

Distr.: General  
15 May 2022  
Arabic  
Original: English



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي  
الدورة الخامسة والخمسون  
نيويورك، 27 حزيران/يونيه - 15 تموز/يوليه 2022

### برنامج العمل

الأعمال التي يمكن الاضطلاع بها مستقبلا في مجال التخفيف من آثار تغير  
المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته

مذكرة من الأمانة

### المحتويات

#### الصفحة

|    |                                                                                  |
|----|----------------------------------------------------------------------------------|
| 2  | أولاً - مقدمة .....                                                              |
| 2  | ثانياً - لمحة عامة عن دراسة بشأن جوانب القانون الخاص المتعلقة بتغير المناخ ..... |
| 2  | ألف - مسائل القانون الخاص المتصلة بالاستثمارات النظيفة .....                     |
| 3  | 1- مسائل القانون الخاص المتصلة بتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية .....      |
| 11 | 2- مسائل القانون الخاص المتصلة بالاستخدام التجاري للكربون المحتجز .....          |



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً - مقدمة

- 1- استمعت اللجنة أثناء دورتها الرابعة والخمسين، المعقودة في عام 2021، إلى اقتراح بدراسة ما يلي: (أ) كيفية مواءمة نصوص الأونسيترال الحالية مع الأهداف الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته؛ (ب) إمكانية اضطلاع الأونسيترال بمزيد من الأعمال لتيسير تحقيق تلك الأهداف في إطار تنفيذ تلك النصوص أو من خلال وضع نصوص جديدة. وأضاف أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تكون مجالاً للتركيز عند تقييم النصوص القائمة، في حين يمكن أن ينصب تركيز العمل التشريعي مستقبلاً على مسألة عدم اليقين القانوني بشأن الوضع القانوني لأرصدة الكربون المتداولة في أسواق الكربون الطوعية<sup>(1)</sup>.
- 2- وأعرب عن تأييد واسع لمواصلة اللجنة النظر في الاقتراح استناداً إلى معلومات أدق عن العمل المطلوب. وأضاف أن الدول الأعضاء قد تحتاج إلى إجراء مزيد من المشاورات الداخلية بين هيئات حكومية مختلفة قبل اتخاذ قرار بشأن أي أعمال يُضطلع بها مستقبلاً، وأن هذه الأعمال ينبغي أن تلتزم بأطر القانون الدولي العام القائمة، مثل اتفاق باريس بشأن تغير المناخ لعام 2015<sup>(2)</sup>.
- 3- وبعد المناقشة، طلبت اللجنة إلى الأمانة التشاور مع الدول المهتمة بغية وضع اقتراح أكثر تفصيلاً بشأن الموضوع لعرضه على اللجنة لتتظر فيه في دورتها المقبلة في عام 2022<sup>(3)</sup>.
- 4- وقد كشفت المشاورات التي أجرتها الأمانة استجابة لذلك الطلب عن اهتمام كبير من جانب دول أعضاء شتى بمواصلة دراسة الكيفية التي يمكن بها تطبيق نصوص الأونسيترال القائمة لدعم العمل على تحقيق الأهداف الرامية إلى التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته، وما إذا كان بإمكان الأونسيترال أن تواصل الإسهام في تيسير السعي لتحقيق تلك الأهداف في إطار تنفيذ تلك النصوص أو من خلال وضع نصوص جديدة.
- 5- وفي ضوء تلك الردود الإيجابية، كلفت الأمانة خبيراً خارجياً، هو البروفيسور جيرو دي لاسي سان جينيه، من جامعة لافال في كيبك (كندا)، بإعداد دراسة عن جوانب القانون الخاص المتعلقة بتغير المناخ ("الدراسة"). وتلخص هذه المذكرة نتائج الدراسة وتوصياتها بغية مساعدة اللجنة على النظر في مدى استصواب وجدوى الاضطلاع بعمل في هذا المجال.

## ثانياً - لمحة عامة عن دراسة بشأن جوانب القانون الخاص المتعلقة بتغير المناخ

- 6- تبحث الدراسة النطاق الذي يمكن أن تساهم به الأونسيترال في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والقدرة على مواجهته عن طريق تقييم ما يلي: (أ) مسائل القانون الخاص المتصلة بالاستثمارات النظيفة؛ (ب) القانون الخاص وإدماج الاعتبارات المناخية في القرارات التجارية؛ (ج) صكوك الأونسيترال والعمل المناخي. وتختتم الدراسة ببيان النطاق الممكن لمساهمة الأونسيترال في هذا المجال.

## ألف - مسائل القانون الخاص المتصلة بالاستثمارات النظيفة

- 7- يحتاج الاقتصاد العالمي إلى الحد بشكل كبير من انبعاثات غازات الدفيئة والتوصل إلى تحديد أثر

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والسبعون، الملحق رقم 17 (A/76/17)، الفقرة 244.

(2) المرجع نفسه، الفقرة 245.

(3) المرجع نفسه، الفقرة 246.

الكربون في منتصف القرن تقريبا حتى يتجنب أخطر الآثار السلبية الكارثية لتغير المناخ<sup>(4)</sup>. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة، خاصة في مجالات التكنولوجيات النظيفة، والبنية التحتية، والطاقات المتجددة.

8- والدور الحاسم الذي يؤديه "الاستثمار المراعي للمناخ" في مكافحة تغير المناخ معترف به على نطاق واسع. فاتفاق باريس، على سبيل المثال، يذكر أن هدفه الثالث هو جعل "التدفقات المالية متماشية مع مسار يؤدي إلى تنمية خفيفة انبعاثات غازات الدفيئة وقادرة على تحمل تغير المناخ"<sup>(5)</sup>.

9- ويكشف تحليل للأدبيات القانونية أن القانون الخاص يمكن أن يساهم في تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للاستثمار المراعي للمناخ في مجالات شتى، من أهمها تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية، وإن كانت هناك مجالات أخرى، مثل احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، مذكورة أيضا في تلك الأدبيات. وتعرض الأقسام الفرعية التالية مسائل القانون الخاص الرئيسية الحالية التي يمكن ملاحظتها في هذين المجالين، مع التركيز على تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية.

## 1- مسائل القانون الخاص المتصلة بتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية

10- تبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية هو عملية شراء وبيع لما يسمى بـ"أرصدة الكربون"، وهي تصاريح قابلة للتداول تخول صاحبها إطلاق طن واحد من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. ويجري تداول أرصدة الكربون من خلال ترتيبات تعاقدية، إما عن طريق البيع المباشر أو في بورصة العقود الآجلة.

11- وهناك نوعان مختلفان من أرصدة الكربون، هما: حصص الانبعاثات والأرصدة التعويضية. وحصص الانبعاثات هي حصص تحددها الحكومات من خلال سلطاتها التنظيمية. وعادة ما تخصصها السلطات العمومية مجانا للكيانات التي تنبعث منها غازات الدفيئة، أو تباع، وكثيرا ما يكون ذلك بالمزاد العلني. أما الرصيد التعويضي، فهو ينشأ عندما تقوم جهة بتنفيذ مشروع يتجنب إحداث انبعاثات لغازات الدفيئة كانت ستحدث لولاها، أو يمتص غازات الدفيئة الموجودة بالفعل في الغلاف الجوي<sup>(6)</sup>. وهكذا، فإن إنشاء رصيد تعويضي يتطلب دائما استثمارا أوليا بينما يمكن الحصول على حصص الانبعاثات مجانا.

12- ويمكن تداول أرصدة الكربون في نوعين مختلفين من أسواق الكربون، هما: أسواق الكربون الإلزامية وسوق الكربون الطوعية. وأسواق الكربون الإلزامية هي أسواق تنشئها الحكومات وتحكمها قوانين ولوائح وطنية أو اتفاقات دولية. وعادة ما تتخذ شكل نظام لتحديد سقف الانبعاثات والاتجار فيها، وهو يعرف أيضا باسم نظام الاتجار برخص إطلاق الانبعاثات أو نظام تداول حقوق الانبعاثات (نظام تداول الانبعاثات)<sup>(7)</sup>. وفي نظام تداول

(4) Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), *Global warming of 1.5 °C. An IPCC Special Report on the impacts of global warming of 1.5 °C above pre-industrial levels and related global greenhouse gas emission pathways, in the context of strengthening the global response to the threat of climate change, sustainable development, and efforts to eradicate poverty*, 2018, p. 12 (فيما يلي: IPCC, *Global warming of 1.5 °C*).

(5) اتفاق باريس، المادة 2-1 (ج) (United Nations, *Treaty Series*, vol. 3156). وتشير هذه المعاهدة أيضا، بصورة غير مباشرة، إلى الحاجة إلى حفر الاستثمار الخاص في المادة 6-4 (ب) منها، التي تنشئ آلية قائمة على السوق من أجل "تحفيز وتيسير مشاركة الكيانات العامة والخاصة المرخص لها من جانب الأطراف في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة".

(6) يشار أحيانا إلى الأرصدة التعويضية باسم "شهادات الكربون". غير أن هذا التعبير يمكن أيضا استخدامه في سياق مختلف، حيث تقدم بعض المؤسسات "شهادات كربون" للمصادقة على أن الشركات قد توصلت إلى تحديد أثر الكربون.

(7) قد تتخذ أسواق الكربون الإلزامية أيضا شكل برامج تعويضية بحتة، مثل آلية التنمية النظيفة، التي أنشئت بموجب المادة 12 من بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ("بروتوكول كيوتو") (United Nations, *Treaty Series*, vol. 2303, p. 162)، أو آلية التنمية المستدامة التي أنشئت بموجب اتفاق باريس (المادة 6-4). ونفذت أيضا برامج تعويضية في ولايات قضائية داخلية. ويمكن، في هذه الحالة، أن يتم تداول الأرصدة التعويضية واستخدامها لأغراض الامتثال لدى الكيانات التي تجاوزت انبعاثاتها حدود العتبات المقررة في اللوائح.

الانبعاثات، تحدد الحكومة كمية الكربون ("سقف الانبعاثات") التي يمكن أن تنبعث في المنطقة الخاضعة لولايتها القضائية خلال فترة معينة. واستناداً إلى هذا السقف، تتسلم من الحكومة الجهات المنبثقة منها غازات الدفيئة في تلك المنطقة - وتتاح لها فرصة شراء - كمية معينة من حصص الانبعاثات. وفي نهاية الفترة، تكون هذه الكيانات ملزمة قانوناً بتسليم حصة واحدة عن كل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون انبعث منها خلال تلك الفترة. ولما كانت حصص الانبعاثات قابلة للتداول بين المشاركين في النظام، فإن الكيانات التي تقلل من حجم انبعاثاتها تستطيع بيع حصصها للكيانات التي من المرجح أن يزيد حجم انبعاثاتها على عدد الحصص التي تلقتها أو تمكنت من شرائها. ويمكن أيضاً للكيانات في العديد من نظم تداول الانبعاثات أن تنفذ مشاريع للحصول على أرصدة تعويضية يمكن استخدامها لأغراض الامتثال. ومن المبادئ الرئيسية لعمل نظام تداول الانبعاثات هو أن "سقف الانبعاثات" ينخفض ويقل عدد حصص الانبعاثات المخصصة مع مرور الوقت. وعلى هذا النحو، فإن نظم تداول الانبعاثات هي أدوات مصممة للتوصل إلى تقليل انبعاثات غازات الدفيئة. ويمكن العثور على أمثلة لنظم لتداول الانبعاثات تعمل في قرابة 70 ولاية قضائية في جميع أنحاء العالم<sup>(8)</sup>، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا والصين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا، وفي ولايات قضائية دون وطنية مختلفة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(9)</sup>.

13- وعلى خلاف أسواق الكربون الإلزامية، لا تحكم قوانين ولوائح سوق الكربون الطوعية. ولا يوجد "سقف" ولا إشراف مركزي من جانب سلطة عمومية. وفي سوق الكربون الطوعية، تكون أرصدة الكربون المتداولة أرصدة تعويضية حصراً تتأتى من مشاريع تعتمد على كيانات خاصة تعرف باسم الهيئات المعنية بمعايير الكربون (مثل معيار الكربون المتحقق منه، والمعيار الذهبي، واحتياطي العمل المناخي، وسجل الكربون الأمريكي). وتتأكد الهيئات المعنية بمعايير الكربون من أن المشاريع قد أسفرت عن انخفاضات في انبعاثات غازات الدفيئة و"تحدد" الكميات المقابلة لها من الأرصدة التعويضية. وتقيد هذه الأرصدة في سجلات تديرها هيئات معايير الكربون، أو تديرها كيانات أخرى أبرمت معها شراكة. ويمكن تداول الأرصدة التعويضية بمجرد إنشائها، ويمكن لأصحابها في أي لحظة أن يقرروا "سحبها" (أي إخراجها من السوق) للدعاء بأنهم قد عوضوا بها عن انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بهم. وشراء الأرصدة التعويضية هو جزء من استراتيجية المسؤولية الاجتماعية المؤسسية لدى عدد متزايد من الشركات التي تستهدف تحديد أثر الكربون في عملها<sup>(10)</sup>. ونتيجة لذلك، يتوقع المحللون أن يزداد الطلب على الأرصدة التعويضية في سوق الكربون الطوعية في السنوات المقبلة<sup>(11)</sup>.

14- وتناقش الفقرات التالية ثلاث من مسائل القانون الخاص تتصل بجوانب مختلفة لتبادل حقوق إطلاق الانبعاثات الكربونية، وهي: الافتقار إلى اليقين بشأن المعاملة القانونية لأرصدة الكربون في القوانين المحلية؛ ووجود اختلافات في المعاملة القانونية لأرصدة الكربون عبر الولايات القضائية؛ وتعرض المشاركين في السوق للمخاطر التنظيمية.

(8) World Bank, 2021, *State and trends of carbon pricing 2021* (<https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/35620>).

(9) ديلاوير، رود آيلاند، فرجينيا، فيرمونت، كاليفورنيا، كونيتيكت، كيبك، ماريلاند، ماساتشوستس، مين، نيوجيرسي، نيو هامبشاير، نيويورك.

(10) اعتباراً من أبريل 2021، تبنت 482 شركة يقدر حجم إيراداتها السنوية بمبلغ 16 تريليون دولار أمريكي نوعاً ما من أهداف تحديد أثر الكربون. Nicolas Kreibich, Lukas Hermville, "Caught in between: credibility and feasibility of the voluntary carbon market .post-2020", *Climate Policy*, vol. 21, No. 7, 2021, p. 950.

(11) Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets, *Final Report*, 2021, preface ([www.iif.com/Portals/1/Files/TSVCM\\_Report.pdf](http://www.iif.com/Portals/1/Files/TSVCM_Report.pdf)).

## (أ) عدم اليقين بشأن المعاملة القانونية لأرصدة الكربون

15- كثيرا ما يعتبر تحديد الطبيعة القانونية الدقيقة لأرصدة الكربون "مقوما أساسيا"<sup>(12)</sup> لتحقيق مستوى كاف من اليقين القانوني لتشجيع كيانات القطاع الخاص على الاستثمار في الأرصدة التعويضية أو لتمكينها من بيع حصص الانبعاثات الخاصة بها. فمن الضروري مثلا في الولايات القضائية المشمولة بنظم لتداول الانبعاثات أن يكون بوسع المشاركين في السوق معرفة ما إذا كانت حصص الانبعاثات تمثل تراخيص إدارية قابلة للإلغاء لإطلاق غازات الدفيئة، أو موجودات تخضع لحقوق الملكية، أو تراخيص إدارية لها خصائص معينة من خصائص الممتلكات. وفيما يتعلق بسوق الكربون الطوعية، حيث لا توجد سلطات عمومية تعطي أرصدة كربون، ينبغي أن يكون بوسع أصحاب المشاريع، التي تقيد أرصدها التعويضية في سجلات موجودة في ولايات قضائية معينة، أن يعرفوا ما إذا كانت أرصدهم التعويضية تشكل ممتلكات غير ملموسة أو أن لها وضعاً قانونياً آخر.

16- ويمكن أن يحدد التوصيف القانوني لأرصدة الكربون ما يلي: الحقوق التي يمكن لصاحبها أن يتمسك بها في هذه الأرصدة وإمكانية رفع دعوى ضد الحكومة بسبب تدخلها في حقوق الملكية الخاصة به إذا ألغت السلطات العمومية أرصده، أو ما إذا كانت أرصدة الكربون يمكن أن تدعم المصالح الضمانية؛ أو طرائق معاملة هذه الأرصدة في حالات الإعسار والإفلاس، وفي حالة الخلافة<sup>(13)</sup>؛ أو القواعد الضريبية والمحاسبية المنطبقة عليها.

17- وفي معظم الولايات القضائية المشمولة بنظم لتداول الانبعاثات، تُعرّف الأحكام القانونية المنشئة للنظم أرصدة الانبعاثات بطريقة لا تحدد طابعها القانوني<sup>(14)</sup>. والواقع أن أرصدة الكربون كثيرا ما تعرف بتعاريف "تتصل بسماتها الموضوعية، لا بالعلاقة القانونية التي تستطيع دعمها"<sup>(15)</sup> والنتيجة هي أن هذه النظم تترك العلاقة بين الحكومة وصاحب الاستحقاق في إطلاق الانبعاثات غير واضحة، فضلا عن حقوق الأطراف الثالثة فيما يتعلق بذلك الاستحقاق<sup>(16)</sup>. وفي بعض الأحيان، توفر قوانين ووثائق قانونية أخرى، بخلاف القوانين والوثائق المنشئة لنظم تداول الانبعاثات، مزيداً من الوضوح بشأن المعاملة القانونية لأرصدة الكربون، كما هو الحال مثلا في القوانين أو وثائق السياسات المتعلقة بأسواق الأوراق المالية<sup>(17)</sup>. وفي حين أن أحكاماً من هذا النوع يمكن أن تساعد في توضيح القواعد المنطبقة على أرصدة الكربون وتقدم مؤشرات قيمة بشأن الكيفية التي يُرجح أن تُوصّف بها المحاكم أرصدة الكربون، فإنها لا تقدم إجابات واضحة وشاملة عن الطبيعة القانونية لهذه الأرصدة والطريقة التي يجب أن تعامل بها بموجب القانون المحلي. وينطبق الشيء نفسه على التحليل القانوني الذي يمكن إجراؤه بناء على تفسير القوانين القائمة<sup>(18)</sup>

(12) Kevin F.K. Low, Jolene Lin, "Carbon credits as EU like it: property, immunity, tragiCO2medy?", *Journal of Environmental Law*, vol. 27, No. 3, 2015, p. 378.

(13) يمكن أن يكون المشاركون في السوق أشخاصاً طبيعيين في بعض نظم تداول الانبعاثات.

(14) انظر، على سبيل المثال، قانون نوعية البيئة (كيبك)، المادة 46-6؛ أو القانون الاتحادي بشأن خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (سويسرا)، المادة 2-ج (Art. 2.c)؛ أو قانون تخصيص وتداول تراخيص إطلاق انبعاثات غازات الدفيئة (جمهورية كوريا)، المادة 2-3.

(15) Hope Johnson, Pamela O'Connor, Bill Duncan, et al., "Towards an international emissions trading scheme: legal specification of tradeable emissions entitlements", *Environment and Planning Law Journal*, vol. 34, No. 1, 2017, p. 13.

(16) المرجع نفسه، الصفحة 18.

(17) لا يحدد قانون التصدي لتغير المناخ لسنة 2002 في نيوزيلندا الطابع القانوني لأرصدة الكربون، ولكن المادة 18 (1 ألف) من قانون الأوراق المالية المملوكة ملكية شخصية لسنة 1999 تشير صراحة إلى أن أرصدة الكربون يمكن أن تخضع لمصلحة ضمانية. وبالمثل، أصدرت السلطة المسؤولة عن التنظيم المالي في كيبك بياناً سياساتياً يصف أرصدة الكربون بأنها سلع غير ملموسة مستبعدة من نطاق تطبيق بعض جوانب الإطار القانوني المتعلق بالمشنقات المالية (Policy Statement to Regulation 91-506 Respecting Derivatives) (Determination (Quebec), Part 2, para. 2(d)).

(18) في سويسرا، على سبيل المثال، يُعتبر أن "من الممكن - من الناحية النظرية على الأقل - افتراض أن حصص الانبعاثات يمكن رهنها بموجب القانون السويسري بناء على أن هذه الحصص قابلة للتداول الحر" (التوكيد مضاف). Evelyn Frei, Michael Lips, "Climate regulation in Switzerland", *Lexology*, 20 November 2019, [www.lexology.com/library/detail.aspx?g=40dd7964-bd96-4b17-9660-7fd3c2f5c601](http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=40dd7964-bd96-4b17-9660-7fd3c2f5c601)

أو على تفسير الأحكام القضائية التي تعين فيها على المحاكم أن تفصل، على سبيل المثال، فيما إذا كان يمكن اعتبار استحقاق ما (مثل حصص الحليب<sup>(19)</sup>)، وتصاريح الصيد<sup>(20)</sup>، وترخيص إدارة النفايات<sup>(21)</sup>) ممتلكات غير ملموسة أو تعين عليها توضيح معنى أحكام قانونية متعلقة بالإفلاس والإعسار<sup>(22)</sup>.

18- وقد أوضحت المحاكم الوضع القانوني لأرصدة الكربون في بعض الولايات القضائية. ففي الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، لم يحدد التوجيه، الذي أنشأ نظام تداول الانبعاثات، الطبيعة القانونية لخصص الانبعاثات، التي تركت لتقدير الدول الأعضاء<sup>(23)</sup>. وفي حين أن بعض الدول قد حددت الوضع القانوني لتلك الحصص في تشريعاتها (مثل فرنسا<sup>(24)</sup>)، فإن دولاً أخرى لم تحدها، ونظرت المحاكم في المسألة في نهاية المطاف. ففي قضية *Armstrong DLW GmbH ضد Winnington Network Ltd*، رأت المحكمة العليا في إنجلترا وويلز "أن الحصص المحددة في الاتحاد الأوروبي" هي ممتلكات "غير ملموسة"<sup>(25)</sup>. كذلك رأى محام عام، في قضية مرفوعة أمام محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، أنه على الرغم من عدم وجود تعريف قانوني للطبيعة القانونية للخصص في بلجيكا، "فإنها تعتبر ممتلكات منقولة غير ملموسة"<sup>(26)</sup>.

19- وقد لا يكون ترك مسألة تحديد الوضع القانوني لأرصدة الكربون للمحاكم أفضل نهج على المدى الطويل. وبما أن أحكام المحاكم قد تتطور بمرور الوقت، فمن المرجح أن يوفر بند صريح في نص تشريعي مزيداً من الاستقرار القانوني والثقة لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن السوابق القضائية التي توضح الوضع القانوني لأرصدة الكربون قد لا تبذل جميع أوجه عدم اليقين التي تكتنف معاملتها القانونية. ومثال ذلك أنه على الرغم من الحكم الصادر في قضية *Armstrong DLW GmbH ضد Winnington Network Ltd*، فلا تزال هناك شكوك في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشأن ما إذا كان القانون يوفر "قدراً كافياً من الحماية والقبالية للإنفاذ للمصالح الضمانية في حصص الانبعاثات"<sup>(27)</sup> ولوحظ أن هناك "مشاكل عملية" يمكن أن تحول دون استخدام الحصص الصادرة في إطار نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات كمصالح ضمانية<sup>(28)</sup>. وحتى إذا كان الوضع القانوني لأرصدة الكربون محدداً بموجب أحكام القانون، فإن هناك أوجه عدم اليقين ومسائل قانونية عملية يمكن أن تستمر في الظهور بشأن المعاملة القانونية لتلك الأرصدة<sup>(29)</sup>. وإذا ما اعتبر القانون أرصدة الكربون حقوق ملكية، فسيظل على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تعرف ما إذا كان يجب معاملة تلك

(19) قضية *Swift* وطرف آخر ضد *Dairywise Farms Ltd* وأطراف أخرى 1 WLR 1606 (المملكة المتحدة).

(20) قضية *Baker Fisheries Ltd* ضد *Widrig*, 1998 NSCA 20 (كندا).

(21) بشأن قضية *Celtic Extraction Ltd* [2001] ch 475 (المملكة المتحدة).

(22) قضية *Saulnier* ضد مصرف كندا الملكي [2008] 3 SCR 166 (كندا).

(23) التوجيه 2003/87/EC الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2003 الذي ينشئ نظاماً لتداول حصص انبعاثات غازات الدفيئة داخل الجماعة الأوروبية ويعدل توجيه المجلس 96/61/EC.

(24) وفقاً للمادة 15-229 من قانون البيئة، فإن "حصص انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة لمشغلي المرافق المصرح لها بإطلاق هذه الغازات هي موجودات منقولة تتحقق حصرياً من خلال قيدها في حساب صاحبها في السجل الوطني المذكور في المادة 16-229 من L. وهي قابلة للتداول والتحويل عن طريق نقلها من حساب إلى آخر، وتمنح حقوقاً متطابقة لأصحابها. ويجوز نقل ملكيتها بمجرد إصدارها، رهناً بأحكام [الفقرة الثانية] من المادة 12-229 من L. والمادة 18-229 من L." [ترجمت].

(25) قضية *Armstrong DLW GmbH ضد Winnington Networks Ltd* [2012] EWHC 10 (المملكة المتحدة)، الفقرة 52.

(26) رأي للمحامي العام وإتيليه أدلى به في 7 أيلول/سبتمبر 2016، محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، القضية C-453/15، الفقرة 49 (الاتحاد الأوروبي).

(27) Marta Ballesteros, Matthieu Wemaëre, Leonie Reins, et al., *Legal nature of EU ETS allowances. Final report*, report prepared for the EU Commission, 2018, p. 65,

<https://op.europa.eu/en/publication-detail/-/publication/9d985256-a6a9-11e9-9d01-01aa75ed71a1>

(28) المرجع نفسه، الصفحة 70.

(29) المرجع نفسه، الصفحة 186.

الأرصدة كمنتجات مالية وماهية القواعد التي تنظم تداولها. وبالمثل، إذا اعترف القانون بأن أرصدة الكربون قادرة على دعم المصالح الضمانية، فقد تظهر صعوبات عملية إذا سعى مقرض من غير المشاركين المسجلين في سوق كربون إلزامية، وبالتالي لا يملك حساباً إلكترونيًا، إلى إنفاذ ضمانه على حصص الانبعاثات.

20- وثمة سبب آخر يدعو إلى وضع توصيف محدد للطبيعة القانونية لأرصدة الكربون، وهو طبيعتها المزدوجة، أي أنها تعتبر ممتلكات غير ملموسة قابلة للتداول من ناحية؛ وتعتبر من ناحية أخرى تصاريح إدارية صادرة في إطار مخطط تنظيمي، لخدمة هدف من أهداف النظام العام. وضمنًا لأن تحقق نظم تداول الانبعاثات فوائد ملموسة للمناخ، تحتفظ جهات التنظيم العمومية بسلطة التدخل في تلك السوق، عند الضرورة، عن طريق إلغاء أرصدة الكربون المتداولة (حتى بأثر رجعي في بعض الأحيان) ابتغاء الحفاظ على السلامة البيئية لنظم تداول الانبعاثات.

21- ويمكن أيضًا أن تنشأ في سوق الكربون الطوعية أوجه من عدم اليقين بشأن الطبيعة القانونية لأرصدة الكربون ومعاملتها القانونية الممكنة في إطار القانون المحلي. فمن ناحية، يمكن وصف الأرصدة التعويضية الطوعية بأنها ممتلكات غير ملموسة. وفي بعض البلدان (مثل المملكة المتحدة ونيوزيلندا وأستراليا)، يلزم عادة لاعتبار الشيء في عداد الممتلكات أن يكون قابلاً للتعريف والتحديد من جانب أطراف ثالثة، وقابلًا بطبيعته للأولوية إلى أطراف ثالثة، و[يتمتع] بقدر من الدوام أو الثبات<sup>(30)</sup>. وفي نظم قانونية أخرى (مثل كندا والولايات المتحدة وفرنسا)، تنحو المعايير المستخدمة عادة لتعريف الممتلكات إلى أن تحوم حول التساؤل عما إذا كان للشيء قيمة اقتصادية، وما إذا كان من الممكن نقل ملكيته، وما إذا كان يمكن للمرء استخدامه دون تدخل من أطراف ثالثة<sup>(31)</sup>. وفيما يتعلق بالأرصدة التعويضية الطوعية، يبدو أن هذه المعايير محققة، حيث يمكن التعرف على الأرصدة التعويضية الطوعية (تظهر في سجل إلكتروني) ولها قيمة اقتصادية ويمكن نقل ملكيتها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن استخدام الرصيد التعويضي إلا من جانب صاحبه ولمصلحته الخاصة وحدها.

22- ومن ناحية أخرى، يمكن أيضًا اعتبار الأرصدة التعويضية الطوعية مجموعة من الحقوق التعاقدية المحددة في القانون الخاص. وهذا التوصيف المحتمل مستمد من ملاحظة أن وجود سوق الكربون الطوعية يعتمد حصراً على مجموعة من عقود القانون الخاص. فعلى سبيل المثال، يجب على أي شركة أن تبرم عدة عقود حتى تحصل على أرصدة تعويضية طوعية من خلال مشروع للتخفيف من أثر الكربون: أحدها مع هيئة معنية بمعيار للكربون لبدء عملية اعتماد المشروع؛ والثاني مع جهة تحقق من الأطراف الثالثة لكي تشهد بأن المشروع يفي بقواعد ومتطلبات معيار الكربون؛ والثالث مع طرف ثالث آخر يقوم بتقييم كمية انبعاثات غازات الدفيئة التي تجنبها المشروع أو عزلها ويؤكد عدد الأرصدة المقابلة التي يمكن إصدارها. ولا يتحقق وجود تلك الأرصدة التعويضية الطوعية إلا من خلال وجود هذه الترتيبات التعاقدية. ولذلك، قد يكون من الممكن وصف الأرصدة التعويضية بأنها حقوق تعاقدية يتعين على الكيان أن يستفيد منها بموجب العقود المختلفة التي أبرمها مع الهيئة المعنية بمعيار الكربون و/أو جهات التحقق و/أو المؤسسة التي تدير السجل<sup>(32)</sup>.

23- وطريقة معاملة الأرصدة التعويضية الطوعية، إما باعتبارها ممتلكات غير ملموسة أو بوصفها مجموعة من الحقوق التعاقدية، كما هو الحال في أسواق الكربون الإلزامية، يمكن أن تحدد المعاملة القانونية التي ستحظى بها هذه الأرصدة. ومن ثم يمكن أن تؤثر الإجابة على كيفية نقل حقوق الملكية في هذه الأرصدة، وما إذا كان يمكن استخدام هذه الأرصدة لأغراض ضمانية، وكيف "ستعامل بعد الإعسار (بما في ذلك

(30) قضية المصرف الإقليمي الوطني ضد Ainsworth [1965] AC 1175، الصفحتان 1247 و1248، (المملكة المتحدة).

(31) Yaëll Emerich, "Les biens et l'immatérialité en droit civil et en common law", *Les Cahiers de droit*, vol. 59, (31) International News No. 2, 2018, p. 401 وقضية Caratun ضد Caratun، 1992 CanLII 7715 ONCA، (كندا)، وقضية Thomas W. Merrill, "Property and Service ضد Associated Press (1918) 248 US 215 (الولايات المتحدة). انظر أيضاً: the right to exclude", *Nebraska Law Review*, vol. 7, issue 4, 1998, pp. 730-755.

(32) International Swaps and Derivatives Association (ISDA), *Legal implications of Voluntary Carbon Markets*, (32) International Swaps and Derivatives Association (ISDA), *Legal implications of Voluntary Carbon Markets*, 2021, p. 10, [www.isda.org/2021/12/01/legal-implications-of-voluntary-carbon-credits](http://www.isda.org/2021/12/01/legal-implications-of-voluntary-carbon-credits).

ما يتعلق بالمعاوضة<sup>(33)</sup>. ومع ذلك، يبدو في الوقت الراهن أن الوضع القانوني لهذه الأرصدة لم يحدد بعد بوسائل تشريعية أو قضائية في العديد من الولايات القضائية، ويرى بعض الخبراء القانونيين أن من المستصوب زيادة اليقين بشأن الوضع القانوني للأرصدة التعويضية الطوعية لأن هذا "سيسهم في تقوية السوق"<sup>(34)</sup>.

#### (ب) الاختلافات القائمة بشأن المعاملة القانونية لأرصدة الكربون

24- يمكن أحيانا ملاحظة اختلافات كبيرة في الطريقة التي تعامل بها أرصدة الكربون بموجب القوانين المحلية في الولايات القضائية التي لديها نظم لتداول الانبعاثات. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، في كاليفورنيا وكيبك، حيث يختلف الوضع القانوني الممنوح لأرصدة الكربون على الرغم من أن نظامي تداول الانبعاثات لهاتين الولايتين القضائيتين مرتبطان منذ عام 2014. فالوضع القانوني لأرصدة الانبعاثات في كيبك غير محدد في القانون ومسألة ما إذا كانت هذه الأرصدة يمكن أن تدعم حقوق الملكية لا تزال مفتوحة بينما هناك حكم قانوني في كاليفورنيا يوضح صراحة الوضع القانوني لأرصدة الانبعاثات بوصفها "أدوات امتثال" لا تشكل ممتلكات أو حقا من حقوق الملكية<sup>(35)</sup>، وبالتالي يعطي مساحة تنظيمية أكبر للسلطات العمومية للتدخل في تلك السوق. ولكن لما كانت أرصدة الانبعاثات الصادرة في كيبك وكاليفورنيا قابلة للاستبدال، فإن الاختلاف بين الوضع القانوني للأرصدة الصادرة في كل ولاية قضائية ينحو إلى توليد عدم اليقين القانوني لدى الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، ولا سيما في التجارة عبر الحدود.

25- وقد توصل محللو نظام الاتحاد الأوروبي لتداول الانبعاثات إلى استنتاجات مماثلة، حيث توجد أيضا اختلافات بشأن الوضع القانوني لأرصدة الانبعاثات. ففي بعض الدول الأعضاء (مثل بلجيكا وفرنسا)، تعامل أرصدة الانبعاثات على أنها ممتلكات غير ملموسة، بينما يشمل وضعها القانوني في دول أخرى (مثل ألمانيا وبولندا) عناصر من حقوق الملكية والحقوق الإدارية على السواء<sup>(36)</sup>. ولذلك، أشير إلى أن هذه الاختلافات "يمكن أن تعوق إلى حد كبير تطور السوق"<sup>(37)</sup> وأن "توضيحا بشأن تعريف قانوني مشترك من شأنه على الأقل أن يزيل التهديد المحتمل لسيولة السوق"<sup>(38)</sup>.

26- والاختلافات في المعاملة القانونية لأرصدة الكربون عبر الولايات القضائية تخلق حالة من عدم اليقين القانوني، ليس فقط بالنسبة للولايات القضائية التي تشارك في سوق الكربون الإقليمية أو التي ربطت نظم تداول الانبعاثات الخاصة بها، ولكن أيضا بين أسواق الكربون المستقلة تماما، لأن تعقد البيئة التنظيمية وعدم القدرة على التنبؤ بها يشكلان عبئا على كيانات القطاع الخاص العاملة على نطاق عالمي. ويمكن أن يعوق ذلك أيضا عمليات الربط البيئي بين نظم تداول الانبعاثات، التي تمثل وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتمكين الجهات الفاعلة في القطاع الخاص من الاستفادة من خيارات التخفيف الأخص، فضلا عن تطوير النهج التعاونية المشار إليها في المادة 6-2 من اتفاق باريس التي تنطوي على عمليات نقل ملكية دولية لنواتج أنشطة التخفيف. وكما أشار أحد المؤلفين، فإن من المهم، من أجل ظهور سوق عالمية للكربون، "أن تسعى الحكومات إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الخصائص القانونية للوحدة الأساسية للتبادل في هذه السوق"<sup>(39)</sup>.

(33) المرجع نفسه، الصفحة 16.

(34) المرجع نفسه.

(35) *California Cap on Greenhouse Gas Emissions and Market-Based Compliance Mechanisms*, 17 CCR § 95820 (c).

(36) Ballesteros, et al., المرجع السالف الذكر، الصفحة 51.

(37) Ruth Fox, Habib Motani, Ed Murray, et al., *Emission allowances: creating legal certainty*, Financial Markets Law Committee, issue 116, 2009, p. 5.

<http://fmlc.org/wp-content/uploads/2018/02/Issue-116-Emission-allowances-1.10.2009.pdf>

(38) Ballesteros, et al., المرجع السالف الذكر، الصفحة 109.

(39) Jillian Button, "Carbon: commodity or currency? The case for an international carbon market based on the currency model", *Harvard Environmental Law Review*, vol. 32, issue 2, 2008, p. 572.

27- أما فيما يتعلق بالأرصدة التعويضية الطوعية، فإن طبيعتها القانونية لا تزال في الوقت الراهن غير محددة في العديد من الولايات القضائية. ويخلق هذا الوضع خطراً لأن هذه الأرصدة يمكن أن تحصل في نهاية المطاف على توصيفات قانونية مختلفة عبر الولايات القضائية، وهو أمر غير مستصوب إلى حد كبير بالنظر إلى البعد عبر الوطني لسوق الكربون الطوعية. ويمكن توضيح المشاكل القانونية المعقدة التي يمكن أن تنجم عن ذلك من خلال المثال التالي: يمكن أن يكون المشروع الذي أدى إلى إنشاء الأرصدة التعويضية موجوداً في بلد واحد يختلف عن مكان عمل الشركة المستثمرة التي حصلت على الأرصدة التعويضية، ويمكن أن يكون مكان عمل الهيئة المعنية بمعيار الكربون، التي اعتمدت الأرصدة التعويضية وأصدرتها، في بلد ثالث؛ ويمكن أن يكون الكيان الذي يقوم بتشغيل سجل الأرصدة التعويضية موجوداً في بلد آخر. فإذا دخلت الشركة المستثمرة في إجراءات إفسار، وإذا أثبتت مسألة ما إذا كانت الأرصدة التعويضية التي تحتفظ بها هذه الشركة تمثل موجودات يمكن تصفيتها، فيمكن تحديد الوضع القانوني لهذه الأرصدة التعويضية بالرجوع إلى أربعة قوانين مختلفة على الأقل، ويمكن أن تنشأ صعوبات في تحديد القانون المنطبق<sup>(40)</sup>. ويمكن أن تؤدي الاختلافات في التوصيف القانوني للأرصدة التعويضية عبر الولايات القضائية عندئذ إلى إيجاد حالات من عدم اليقين القانوني ونزاعات محتملة، الأمر الذي من المرجح أن يكون له تأثير "مثبط" على تطور سوق الكربون الطوعية. ولتجنب هذا الوضع، دعا بعض الخبراء القانونيين "واضعي المعايير القانونية العالمية، مثل لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا)، إلى إصدار إرشادات تشريعية بشأن المسائل القانونية الموضوعية في هذا الشأن - والأهم من ذلك، بشأن الطبيعة القانونية [لأرصدة الكربون الطوعية] - للدول في جميع المناطق"<sup>(41)</sup>.

28- ويمكن أن تؤثر الطريقة التي تعامل بها أرصدة الكربون بموجب القانون المحلي على قيمتها التجارية، سواء أكان ذلك في أسواق الكربون الإلزامية أو الطوعية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تدعم أرصدة الكربون في بعض البلدان وجود مصالح ضمانية، بينما لا يمكن استخدام أرصدة الكربون في بلدان أخرى لهذا الغرض<sup>(42)</sup>. بيد أنه أشير إلى أن القيمة التجارية لحصص الانبعاثات تنحو إلى الزيادة عندما ينص القانون بوضوح على أنها يمكن أن تدعم وجود مصالح ضمانية وينشئ آلية لتسجيل هذه المصالح<sup>(43)</sup>.

### (ج) تعرض المشاركين في السوق للمخاطر التنظيمية

29- تتمتع السلطات العمومية في أسواق الكربون الإلزامية بصلاحيات تغيير القواعد الحاكمة لهذه السوق وفقاً لتقديرها. وقد تقرر الحكومة تخفيض كمية الحصص الموزعة مجاناً أو تقليل عدد حصص الانبعاثات التي يمكن شراؤها عن طريق المزاد العلني أو تغيير البروتوكولات التي يجب اتباعها للحصول على أرصدة تعويضية. ويمكن للحكومة أيضاً اتخاذ قرار أكثر تطرفاً بتفكيك نظام تداول الانبعاثات الخاص بها أو إنهاء اتفاق ربط أبرمته مع ولاية قضائية أخرى<sup>(44)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض القرارات الفردية التي تتخذها السلطة التنظيمية لسوق الكربون قد يكون لها آثار سلبية هامة على المشاركين في السوق الذين تنطبق عليهم، إذ يمكن لهذه السلطة التنظيمية أيضاً

(40) ISDA, *Legal implications of Voluntary Carbon Markets*, p. 19.

(41) المرجع نفسه، الصفحة 6.

(42) Jay Junyong Lee, Sangmin Kim, Tong Keun Seol, "In brief: المرجع السالف الذكر، الصفحة 70؛ و GHG emission regulation and allowances in South Korea", *Lexology*, 24 September 2020, [www.lexology.com/library/detail.aspx?g=6cbabd80-4cb8-4886-a9e9-97dab33be3fd](http://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=6cbabd80-4cb8-4886-a9e9-97dab33be3fd)

(43) European Court of Auditors, *The integrity and implementation of the EU ETS*, European Union, 2015, p. 25, [www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR15\\_06/SR15\\_06\\_EN.pdf](http://www.eca.europa.eu/Lists/ECADocuments/SR15_06/SR15_06_EN.pdf)

(44) قررت ولاية أونتاريو في حزيران/يونيه 2018، بعد فترة وجيزة من تغير حكومتها في أعقاب انتخابات إقليمية، تفكيك نظام تداول الانبعاثات الخاص بها والانسحاب من اتفاق الربط الذي كان مبرماً مع ولايتي كاليفورنيا وكيبك.

أن تخصص عن طريق الخطأ عددا أكثر مما ينبغي من حصص الانبعاثات لكيان ما أو تصدر أرصدة تعويضية لا نقي بالمتطلبات المنصوص عليها في اللوائح، ومن ثم تعتبر تلك الأرصدة باطلة بأثر رجعي<sup>(45)</sup>.

30- والطريقة التي "تحكم" بها السلطات العمومية سوق الكربون لديها يمكن أن يكون لها عواقب اقتصادية مهمة على المشاركين في السوق وتؤثر على قدرتهم على أداء التزاماتهم التعاقدية، ولا سيما عند استخدام عقود "آجلة" (أي عقود مشتقة تبرم بين طرفين لشراء أو بيع موجودات بأسعار محددة في تواريخ لاحقة) لأن البائع قد يعجز عن تسليم كمية أرصدة الكربون المتفق عليها.

31- ولتيسير التداول المباشر لأرصدة الكربون، وضعت رابطات صناعية عقودا موحدة متعددة بشأن الكربون، ومنها مثلا الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات والرابطة الدولية لصكوك المقايضة والمشتقات. ففي عام 2012، نشرت الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات "الاتفاق الرئيسي للتداول الدولي للانبعاثات"، وهو عقد موحد صُمم للاستخدام في المعاملات في جميع نظم تداول الانبعاثات من خلال نظام من الجداول الفرعية التي يمكن إضافتها<sup>(46)</sup>. والأداة الرئيسية التي يتم من خلالها معالجة المخاطر التنظيمية في هذا الاتفاق، مثله مثل سائر وثائق التداول المماثلة، هي البند المتعلق بالقوة القاهرة. ولكن، بالنظر إلى النطاق المحدود للحكم المتعلق بالقوة القاهرة<sup>(47)</sup>، لا يزال من غير الواضح ما هي مجموعة الوقائع التي ستمكن طرفا ما من الاستظهار بنجاح بهذا البند في حال حدوث تغييرات تنظيمية.

32- وينطوي الاتفاق الرئيسي للتداول الدولي للانبعاثات على عنصر آخر من عناصر التعقد ناتج من قدرة الأطراف على اختيار القانون الواجب التطبيق<sup>(48)</sup>، ذلك أن تفسير حالات انطباق بند القوة القاهرة في سياق التغييرات التنظيمية قد يتطور ويختلف من ولاية إلى أخرى بمرور الوقت. وعلاوة على ذلك، فإن مضمون عقد الكربون قد لا يوفر دائما أساسا قانونيا كافيا لحل مسائل القانون الخاص التي قد تنشأ كنتيجة مباشرة لتدخل السلطات التنظيمية في السوق. فعلى سبيل المثال، إذا قررت السلطات التنظيمية أن تبطل بأثر رجعي أرصدة كربون بيعت عدة مرات عبر ولايات قضائية متعددة، فسيكون من الصعب على الجهات الفاعلة في القطاع الخاص أن تتوقع كيف سيتم حل هذه المشكلة وعلى أساس أي مبادئ قانونية.

33- وتوجد مخاطر تنظيمية أيضا في سوق الكربون الطوعية، حيث تمثل معايير الكربون "هيئات تنظيمية مدنية"<sup>(49)</sup>، ولذا، فإن منبع المخاطر التنظيمية في هذا السوق هو القرارات الأحادية الجانب التي يمكن أن تتخذها هذه الكيانات والتي قد تؤثر سلبا على المشاركين في السوق. فعلى سبيل المثال، تحتفظ بعض الهيئات المعنية بمعايير الكربون بالحق في تعديل قواعد برنامجها<sup>(50)</sup> أو إنهاء الحسابات في أي وقت ولأي سبب من

Peggy Rodgers Kalas, Alexia Herwig, "Dispute resolution under the Kyoto Protocol", *Ecology Law Quarterly*, vol. 27, No. 1, 2000, p. 111

(46) International Emissions Trading Association, "Trading documents", [www.ietat.org/Trading-Documents](http://www.ietat.org/Trading-Documents)

(47) Chester Brown, "International, mixed, and private disputes arising under the Kyoto Protocol", *Journal of International Dispute Settlement*, vol. 1, No. 2, 2010, p. 472

(48) المادة 18 من الاتفاق الرئيسي للتداول الدولي للانبعاثات.

(49) Lisa Hodes Rosen, Adrienne Bossi, "Due process rights in the carbon markets", *Sustainable Development Law and Policy*, vol. 11, issue 2, 2011, p. 12

(50) <https://verra.org/project/vcs-verified-carbon-standard>, Verified Carbon Standard, VCS registration deed of representation, para. 2.3.4 program/rules-and-requirements. وقد صيغ هذا الحكم على النحو التالي: "للهيئة المعنية بمعايير الكربون المتحقق منه الحق المطلق في تعديل أي من قواعد برنامجها في أي وقت دون أن تتحمل أي تبعات عما قد ينجم عن هذا التعديل من خسائر أو أضرار أو مسؤوليات من أي نوع تلحق بممثل التسجيل أو أي طرف مشارك في المشروع بأي شكل من الأشكال في إطار برنامجها".

الأسباب ودون إشعار مسبق<sup>(51)</sup>. كما أنها قد تصدر أرصدة أقل مما كان مؤسس المشروع يتوقعه بسبب تغير السياسة المتبعة. وعلاوة على ذلك، فإن الهيئات المعنية بمعايير الكربون، بوصفها كيانات خاصة، لها حرية تعليق أنشطتها التجارية وهي معرضة لخطر الإفلاس. ومن ثم، فإن هناك مجموعة من العوامل الخارجة عن سيطرة المشاركين في سوق الكربون الطوعية قد تؤثر على قدرتهم على أداء التزاماتهم التعاقدية وتؤدي إلى نزاعات. وتجدر الإشارة إلى أن شروط استخدام معايير الكربون ومشغلي السجلات تتضمن عادة أحكاماً تحد من مسؤوليتهم<sup>(52)</sup>. فإذا ما تكبد أحد المشاركين في السوق خسائر اقتصادية أو اعتبر مسؤولاً عن الإخلال بعقد كربون بسبب تغييرات تنظيمية تجريها الهيئة المعنية بمعايير الكربون، فإن فرصه في كسب دعوى ضد تلك الهيئة والحصول على تعويض ستكون منخفضة.

34- وللمساعدة على تطوير سوق الكربون الطوعي، أُطلقت في عام 2020 مبادرة يقودها القطاع الخاص تحت اسم فرقة العمل المعنية بتوسيع نطاق أسواق الكربون الطوعية. وتضم فرقة العمل هذه فريقاً عاملاً معنياً بالمبادئ والعقود القانونية تتمثل ولايته في "المساهمة في تبسيط المجال القانوني فيما يتعلق بشروط الهيئات المعنية بالمعايير لاستخدام" أرصدة الكربون الطوعية "وفيما يتعلق بتداول" هذه الأرصدة من خلال "توضيح حالات الاستخدام والمتطلبات التشغيلية للمعايير وكذلك الشروط العامة للتداول"<sup>53</sup>. ومن المسائل التي يتناولها هذا الفريق حالياً وضع "شروط للمعايير يمكن للأطراف أن تدمجها في وثائقها التجارية" من أجل خفض النفقات القانونية وتبسيط العمليات<sup>(54)</sup>. ومن خلال هذه العملية، يمكن بالتالي للمشاركين في السوق التوصل في نهاية المطاف إلى أحكام موحدة مصممة خصيصاً لإدارة المخاطر التنظيمية التي يتعرضون لها.

## 2- مسائل القانون الخاص المتصلة باستخدام التجاري للكربون المحتجز

35- بالنظر إلى النطاق العالمي الشامل لمسار انبعاثات غازات الدفيئة والمستوى الحالي لتركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي، هناك توافق متزايد في الآراء على أن تحقيق أهداف التخفيف المنشودة في اتفاق باريس سيتطلب فيما يرجح استخدام تكنولوجيات تحتجز الكربون<sup>(55)</sup>. وتوجد عمليتان تكنولوجيتان رئيسيتان يمكن من خلالهما احتجاز الكربون. الأولى منهما تسمى احتجاز الكربون وعزله، وهي تتطلب حبسه في مصدر انبعاثه (مثلاً في مواسير العادم في المرافق) بدلاً من إطلاقه في الغلاف الجوي. وبمجرد حبسه، يتم نقله وتخزينه في هياكل جيولوجية تحت الأرض. أما التكنولوجيا الأخرى، المعروفة باسم الالتقاط المباشر من الهواء، فتتمثل في التقاط الكربون مباشرة من الهواء المحيط (بدلاً من مصدر الانبعاثات) وتخزينه تحت الأرض. ونظراً للمخاطر المرتبطة بتخزين الكربون، فقد أنشئت أطر قانونية مختلفة على مر السنين، على كل من الصعيدين الدولي والداخلي، لتنظيم هذا النشاط<sup>(56)</sup>، وذلك أيضاً في ضوء الجدل الذي تولده هذه التكنولوجيا<sup>(57)</sup>.

(51) Gold Standard, Terms and conditions, art. 13, [www.globalgoals.goldstandard.org/standards/T-PreReview\\_V1.1-Terms\\_and\\_Conditions.pdf](http://www.globalgoals.goldstandard.org/standards/T-PreReview_V1.1-Terms_and_Conditions.pdf).

(52) المرجع نفسه، المادة 3-3. انظر أيضاً: Verra, Terms of use, Verra registry, art. 12, <https://verra.org/wp-content/uploads/2019/07/Verra-Registry-Terms-of-Use-FINAL.pdf>.

(53) Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets, *Phase II Report*, Taskforce on Scaling Voluntary Carbon Markets, 2021, p. 40, [www.iif.com/Portals/1/Files/TSVCM\\_Phase\\_2\\_Report.pdf](http://www.iif.com/Portals/1/Files/TSVCM_Phase_2_Report.pdf).

(54) المرجع نفسه، الصفحة 43.

(55) IPCC, *Global warming of 1.5 C.*, pp. 14-15.

(56) Ian Havercroft, Richard Macrory, Richard Steward, eds., *Carbon capture and storage: emerging legal and regulatory issues*, Hart Publishing, 2018, p. 400.

(57) يرى البعض أنها "غير سليمة اقتصادياً ولا مثبته الجدى على نطاق واسع" وأن "إمكاناتها محدودة لتحقيق انخفاضات كبيرة وفعالة من حيث التكلفة في الانبعاثات" (Christina E. Hoicka, Matthew Paterson, Angela Carter, et al., *Letter from scientists, academics*).

36- ويتكون سوق استخدام ثاني أكسيد الكربون من أربع فئات رئيسية من المشاركين، هم: الجهات التي تطلق ثاني أكسيد الكربون والجهات التي تحتجزه والجهات التي تنقله (مثلا عن طريق خطوط الأنابيب أو السفن<sup>(58)</sup>) والجهات التي تستخدمه. وفي حين أن كيانا واحدا يمكن أن يؤدي عدة وظائف من هذا القبيل (على سبيل المثال، قد يقوم مرفق صناعي واحد بعمليات الإطلاق والاحتجاز على سواء)، فإن الرحلة بين الانبعاثات الأولية لثاني أكسيد الكربون واستخدامها النهائي تشمل عادة مشاركين مختلفين مرتبطين من خلال سلسلة من الترتيبات التجارية. ومع ظهور إمكانية استخدام ثاني أكسيد الكربون لأغراض تجارية، بدأت هذه المادة (وحقيقة انبعاثها بالتالي) في اكتساب قيمة اقتصادية وأصبحت "شيئا" يمكن تداوله إما داخليا أو عبر الحدود.

37- وعلى الرغم من أن السوق الدولية لاستخدام ثاني أكسيد الكربون لا تزال في مراحلها المبكرة، فإن من الممكن بالفعل تحديد مسائل مختلفة في إطار القانون الخاص تتعلق بأدائها. ومنها على سبيل المثال تساؤل هام متصل بطريقة توصيف ثاني أكسيد الكربون في القوانين المحلية. فهذه المادة يمكن أن تعتبر بالفعل سلعة عادية أو توصف بأنها نفايات خطيرة. ومع ذلك، يمكن في الحالة الأخيرة أن تندرج التجارة الدولية لثاني أكسيد الكربون ضمن نطاق اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود لعام 1989، مما سيفرض شروطا أكثر صرامة على ناقلي ثاني أكسيد الكربون الذين يعملون على المستوى الدولي<sup>(59)</sup>. كما أن تحديد القواعد الضريبية والمحاسبية التي ستطبق على ثاني أكسيد الكربون والبت فيما إذا كان ثاني أكسيد الكربون يمثل موجودات يمكن أن تستخدم كضمان لقرض هما أيضا من المسائل التي قد تتأثر بطريقة توصيف ثاني أكسيد الكربون في القوانين المحلية. ومن ثم، يرجح أن يكون للتوصيف القانوني لثاني أكسيد الكربون وكذلك وضع عقود بيع وممارسات تجارية موحدة تأثير على إيجاد سوق دولية لهذه المادة.

38- وهناك مجال آخر لعدم اليقين يتعلق بالمعاملة القانونية لحالات تسرب ثاني أكسيد الكربون. ففي الولايات القضائية التي تنشئ آلية لتسعير الكربون، لن يتم تسعير كمية ثاني أكسيد الكربون التي تحتجز. غير أن التسرب قد يحدث في ولاية قضائية لن تطالب الكيان المسؤول عن التسرب بدفع ثمن ثاني أكسيد الكربون المنبعث. وما لم تبذل جهود مناسبة لوضع معايير موحدة، فإن سوق ثاني أكسيد الكربون قد تقضي عندئذ إلى نتيجة غير مقصودة، وهي إتاحة نقل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الولايات القضائية التي يكون من المعتاد أن تسعر فيها إلى ولايات قضائية لا يتم فيها تسعيرها أو يحدد لها فيها سعر أقل. وفي حالة تسرب ثاني أكسيد الكربون، يجب أيضا توضيح المسؤوليات المحتملة للمطلق والمحتجز والناقل والمستخدم.

and energy system modellers: prevent proposed CCUS investment tax credit from becoming a fossil fuel subsidy, 19

<https://cehoicka.lab.yorku.ca/files/2022/01/Letter-from-Academics-re-CCUS-tax-investment-credit-January-2022.pdf?x98920>

(credit\_January-2022-4.pdf?x98920)، في حين يرى آخرون أن الاستخدام التجاري للكربون ضروري لتخفيف الانبعاثات الكربونية

للاقتصاد العالمي (David Sandalow, quoted in Renee Cho, "Capturing carbon's potential: these companies are turning CO<sub>2</sub> into profits", *State of the Planet*, Columbia Climate School, 29 May 2019

، <https://news.climate.columbia.edu/2019/05/29/co2-utilization-profits/>)

Hisham Al Baroudi, Adeola Awoyomi, Kumar Patchigolla, et al., "A review of large-scale CO<sub>2</sub> shipping and marine emissions management for carbon capture, utilisation and storage", *Applied Energy*, vol. 287, 2021, pp. 1–42

Andy Raine, "Transboundary transportation of CO<sub>2</sub> associated with carbon capture and storage projects: an analysis of issues under international law", *Carbon and Climate Law Review*, issue 4, 2008, pp. 353–365